

على فريضة ابيه فمات ولد عنه وله ثمات الولد عن ثلاثة اولاد
 فمات احداهم عن اثنين فلما يختص بنصيب الميت اي الذي هو احد
 الثلاثة لا يخرج اخوته دون اولاده لان قول الواقف على فريضة
 الله تعالى لا تقتضي تقديم الاقرب فالاقرب ولو حكم به لك حاكم ليس
 من اهل الاجتهاد المطلق ولا المفيد حازه الرجوع عنه ونقض
 والحكم بالتمسك لان مثل هذا ليس من الامور الظاهرة التي يجوز
 ليس من اهل الاجتهاد الحكم فيه قاله ان الصلاح ولو وقع على الميت
 ثم على من بعده فما على الفريضة الشرعية فمات البنص عن بنتين
 فاقضى الشيخ تاج الدين والكمال سلا ترابان الجمع للبنتين وغلط
 من اتى بان لهما الثلثان معتمدا قول الواقف على الفريضة الشرعية
 وفاق السبكي فيمنه وتف على اولاده ثم على اولاده ثم على سلمهم
 وعقربهم على ان يصرف الميراث هذا الوقت على ما يقتضيه الفريضة
 الشرعية في الموارث لو كان الوقت موروثا فماتت امرأة من
 الموقوفات عليهم وخلفت بنتا ابن بنتها فالبنت النصف لان زوجها
 في الميراث النصف والباقي لابن عمها يقول الواقف على نسبه وعقبه
 فيقدر الابن المذكور كانه ابن الميت فيلقاه عنها كانه وقفان
 اسمي كلام الشمس الغزي ونقله العلامة احمد بن محمد بن محمد
 بن محمد بن سكاك عليه وكذا شيخ الاسلام القاضي زكريا الايضاح
 رحمه الله نقل في مجاد الرضا كلام السبكي المذكور واقره عليه شرح
 المناوي رحمه الله تعالى قال العلامة الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى
 في قوله الفريضة الشرعية ان الفريضة معناها الوضع المقدر لا
 مدلول لها غير ذلك والتقدير من صفات الانصب كما قال تعالى
 نصيبا مفروضا فلا دلالة للفظ الفريضة على منع ولا تاخير بل
 المقصود من كلامه ومن جميع ما سبقناه يعلم جواب السائل
 واقتران السائل وان قال على اولاده ما تناهوا عن سلبها على
 حسب الميراث بل يفيد الخ فجوابه انه لا يفيد ما يفيد



المتسبين

المتسبين الى من اخرج اولاد البنات لان لفظ المتسبين الى
 يقتضي اشتراط الواقف وصفا خاصا في الموقوف عليهم وهو
 الانساب اليه ولا يكون كذلك قوله ما تناهوا عن سلبها على حسب
 الميراث ان ذلك ليس فيه ما يدل على خصوص الانساب
 اسمي والله اعلم



وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

المكتبة الشرعية
 لصاحبها محمد الحمد بن محمد بن ابراهيم
 الرياض